

مُتطلبات إستراتيجية السياسة المالية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2022

Requirements of the Financial Policy Strategy for Achieving Economic Diversification in Algeria: An Analytical Study for the Period 2000-2022



محمد دامي *

¹ المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة، (الجزائر)

daami.mohamed@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/21

تاريخ الارسال: 2024/09/21

ملخص: يهدف هذا البحث الى إبراز متطلبات إستراتيجية السياسة المالية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، هذه الاستراتيجية تمر بثلاثة مراحل، أين تبلور هذه المراحل في السياسة المالية وعلاقتها بالفئات الثلاثة للقطاعات: الإدارية، الإنتاجية والاقتصادية، حيث توصلنا الى أنه باستطاعة الجزائر تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تطبيق استراتيجية للسياسة المالية وهذا وفق متطلبات تعتمد على الموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر، وهذه الاستراتيجية مبنية على توليفة مناسبة لآليات السياسة المالية في الدول النفطية وارتباطها في المرحلة الأولى بالقطاعات الإدارية، وفي المرحلة الثانية بالقطاعات الإنتاجية وفي المرحلة الثالثة بالقطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية؛ الاستراتيجية؛ التنوع الاقتصادي؛ الموارد الطبيعية والبشرية؛

القطاعات الإدارية والإنتاجية والاقتصادية.

Abstract: This research aims to highlight the requirements of the financial policy strategy for achieving economic diversification in Algeria, this strategy goes through three stages, where these stages crystallize in the financial policy and its relationship with the three categories of sectors: administrative, productive and economic. we have concluded that Algeria can achieve economic diversification through the implementation of a financial policy strategy, According to requirements that depend on the natural and human resources, that Algeria is rich in, This strategy is based on an appropriate combination of financial policy mechanisms in the oil countries and their linkage at the first stage with the administrative sectors, at the second stage with the productive sectors and at the third stage with the economic sectors.

Key words: Financial Policy; Strategy; Economic Diversification; Natural and human resources; Administrative, productive and economic sectors.

JEL classification : E23 ; E24 ; E61 ; E62 ; H51 ; H52 ; H53 ; O13 ; O14 ; O15.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

موضوع التنوع الاقتصادي من أهم المواضيع التي تزايدَ إهتمام الباحثين بها في الوقت الراهن، وخاصة في الدول التي تتصف اقتصاداتها بالاقتصادات الأحادية، أي تلك الاقتصادات التي تتميز بخاصية الاعتماد الكبير على المورد الواحد، ومنها على الخصوص الاقتصادات النفطية، أين يشكل قطاع المحروقات القطاع الإنتاجي الرئيسي، من خلال المساهمة المهيمنة على المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي، والتي من أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التشغيل، الصادرات والائيرادات العامة، حيث أضى هدف تحقيق التنوع الاقتصادي من أولويات الاقتصادات الأحادية، وهذا من خلال الانتقال من اقتصاد متمركز بشكل كبير حول قطاع انتاجي واحد الى اقتصاد أكثر تنوعاً، وهذا بالنظر الى دور التنوع الاقتصادي في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، تجنب التبعية الاقتصادية، إمداد الاقتصادات النفطية بنوع من الحصانة من المؤثرات السلبية لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمي، ومواجهة مختلف الأزمات والمرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه السوق.

الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصادات الأحادية، والذي يَعتَمِدُ على عائدات قطاع المحروقات بشكل أساسي ولفترة طويلة وهذا منذ الاستقلال الى يومنا هذا، وفي المقابل لم يتم الاهتمام الجدي ببقية القطاعات الإنتاجية الأخرى والمهمة والتي من أهمها: القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي والقطاع السياحي وغيرها، وهذا ما جعل أداء الاقتصاد الجزائري مرتبط بالتغيرات والتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في السوق العالمي، وبالنظر الى الآثار السلبية لانخفاض سعر برميل النفط في السوق العالمي على الاقتصاد الجزائري، والتي ظهرت في العديد من الصدمات النفطية منذ الاستقلال الى يومنا هذا، أصبح التفكير في تحقيق التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية لا بد منها، وهذا من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تَدخُل ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، والتي من أهمها السياسة المالية، وهذا عن طريق تبني إستراتيجية للسياسة المالية، أي تبني خطة طويلة الأجل لتحقيق هدف تحقيق التنوع الاقتصادي، هذه الخطة تخص تنشيط وتفعيل مختلف القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي، القطاع الفلاحي، القطاع السياحي، قطاع النقل وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، وفي هذا الإطار ومع مطلع الألفية تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية بإستراتيجية إستخدام عوائد قطاع المحروقات في تَطعيم القطاعات الإنتاجية المذكورة، مستغلة في ذلك الطفرة النفطية الإيجابية لسنة 1999 (بداية ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي)، حيث تم تسطير مجموعة من البرامج الخماسية للإنعاش الاقتصادي ابتداءً من سنة 2001، وهذا بعد مرحلة جسْ نَبْض سوق النفط العالمي في سنتي 1999 و 2000، ولكن بالرغم من كل تلك الإجراءات والتدابير وبعد مرور أكثر من ثلاثة وعشرون (23) سنة لم يتحقق التنوع الاقتصادي ولا حتى ظهور دلالات توحى بالتوجه نحو تحقيق التنوع الاقتصادي. من خلال كل ما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية: "ما هي مُتطلباتُ إستراتيجية السياسة المالية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟"

الإجابة عن هذا السؤال الأساسي يمر عبر الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ماهي أهم المتطلبات القبلية لوضع خطة طويلة الأمد للسياسة المالية بغية الانتقال من الاقتصاد الأحادي الى اقتصاد متنوع؟

✓ ما هو محور التوليفة المناسبة لآليات السياسة المالية في الدول النفطية لتحقيق التنوع الاقتصادي؟

✓ ماهي المجالات التي تستهدفها إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر بغية تحقيق التنوع الاقتصادي؟

■ فرضيات البحث:

✓ من أهم المتطلبات القبلية لوضع خطة طويلة الأمد للسياسة المالية بغية الخروج من نفق الاقتصاد الأحادي نجد الموارد الطبيعية والبشرية.

✓ الاعتماد على عوائد قطاع المحروقات محور التوليفة المناسبة لآليات السياسة المالية لتحقيق التنوع الاقتصادي في البلدان النفطية.

✓ المجالات التي تستهدفها إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر بغية تحقيق التنوع الاقتصادي هي القطاعات الإدارية ثم القطاعات الإنتاجية فالقطاعات الاقتصادية.

■ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- الإحاطة نظرياً وبصورة مختصرة بالسياسة المالية، التنوع الاقتصادي والاستراتيجية.
- تبين واقع استراتيجية السياسة المالية، التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.
- اقتراح إجراءات عمليّة وعلمية تخص إستراتيجية السياسة المالية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

■ أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج نقطتين أساسيتين مترابطتين ارتباط وثيق:

✓ يعالج أهم مشكل يعاني منه الاقتصاد الجزائري، والمتمثل في معضلة الخروج من نفق الاقتصاد الأحادي أي عدم تنوع الاقتصاد الجزائري.

✓ يعالج الارتباط الوثيق بين السياسة المالية وإشكالية تحقيق التنوع الاقتصادي في الدول النفطية، هذا الارتباط هو الركيزة الأساسية في الخروج من معضلة الاقتصاد الأحادي.

■ منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي في معالجة هذا الموضوع، حيث تم الاعتماد على بعض المراجع والتي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بالموضوع وهذا بخصوص التأصيل النظري للموضوع، هذا من جهة، ومن جهة ثانية وبخصوص الجانب التطبيقي لهذا العمل تم الاعتماد على المعطيات الإحصائية والمتعلقة بالمشورات الدالة على التنوع الاقتصادي، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على هيئات منتجة لهذه الاحصائيات والمتمثلة في: البنك المركزي الجزائري، المديرية العامة للسياسات والتقدير.

■ هيكل البحث:

بغية الإجابة على إشكالية البحث قسمنا هذا العمل إلى ما يلي:

✓ الإطار النظري للسياسة المالية، التنوع الاقتصادي والإستراتيجية.

✓ واقع استراتيجية السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

✓ المتطلبات العمليّة والعلميّة لاستراتيجية السياسة المالية في الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي.

1. الإطار النظري للسياسة المالية، التنوع الاقتصادي والاستراتيجية:

لقد أضحت للسياسات الاقتصادية الكلية أهمية كبيرة وهذا خاصة بعد أن اعتمدت مؤسسات التمويل الدولية مقولة أن: إقرار سياسات اقتصادية سليمة له دور كبير في اصلاح اقتصادات الدول النامية، وهذا من خلال تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

والسياسة الاقتصادية الكلية تتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية، بغية تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة، وهذا خلال فترة زمنية معينة، وتتكون السياسة الاقتصادية الكلية من مجموعة من السياسات هي: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الاقتصادية الدولية والسياسة الدخيلة، وكل سياسة لها آلياتها الخاصة بها، وتستخدم كل سياسة في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وتختلف من حيث الاستعمال في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وفي هذا الإطار تستخدم الحكومة السياسة المالية وخاصة تلك التي تتميز اقتصاداتها بالاقتصاد الأحادي في تحقيق التنوع الاقتصادي، وهذا من خلال تبني استراتيجيات معينة تختلف حسب طبيعة هذه الاقتصادات. (الكواز، 2017، صفحة 02)

1.1 ماهية السياسة المالية:

السياسة المالية تهتم بإدارة جانبي الميزانية الحكومية (الإيرادات العامة والنفقات العامة).

1.1.1 تعريف السياسة المالية:

من أهم مفاهيم السياسة المالية ما يلي:

✓ السياسة المالية تتمثل في استخدام أدوات المالية العامة من نفقات عامة وإيرادات عامة، وهذا بغية التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الاجمالي، مستوى التشغيل، الادخار، الاستثمار، الصادرات، وذلك من أجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف اقتصادية معينة. (النسور، 2014، صفحة 152)

✓ السياسة المالية تكمن في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة، وهذا بخصوص التكييف الكمي للإيرادات العامة والنفقات العامة، هذا من جهة ومن جهة أخرى التكييف النوعي لمصادر هذه الإيرادات ولأوجه هذه النفقات، وهذا من أجل التأثير على الطلب الكلي بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة. (العمر، 2002، صفحة 153)

✓ السياسة المالية واحدة من أهم فروع السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تتجلى في مختلف التصرفات التي تتخذها الحكومة في فترة زمنية معينة، وهذا فيما يتعلق من جهة بمصادر وقيمة الإيرادات العامة، ومن جهة أخرى في أوجه وقيمة النفقات العامة، وهذا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، والتي من أهمها الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية الكلية.

2.1.1 آليات السياسة المالية:

للسياسة المالية ثلاثة آليات هي: (صخري، 1994، الصفحات 101-102)

✓ الانفاق الحكومي:

يمثل الانفاق الحكومي في كل ما تنفقه الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات.

✓ الضرائب:

تشمل كل ما تحصل عليه الحكومة (اقتطاعات) من الأفراد والمؤسسات، والتي تكون بدون مقابل.

✓ التحويلات الحكومية:

تشمل كل ما تدفعه الحكومة للأفراد والمؤسسات، وهذه المدفوعات تكون بدون مقابل.

كما يمكننا تبويب آليات السياسة المالية من خلال جانبي الميزانية الحكومية:

✓ النفقات العامة تحتوي على آليتين هما: الانفاق العام والتحويلات.

✓ الإيرادات العامة تحتوي على آليتين هما: الضرائب والدين العام.

✓ كما يمكن اعتبار كل آلية من الآليات الأربعة المذكورة أعلاه سياسة اقتصادية قائمة بذاتها.

3.1.1 أهداف السياسة المالية:

كما تطرقنا أعلاه تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية الرئيسية

وهي:

✓ تحقيق النمو الاقتصادي (الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

✓ تحقيق التشغيل الكامل (تخفيض معدل البطالة).

✓ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (التحكم في معدل التضخم).

✓ تحقيق التوازن أو الفائض في ميزان المدفوعات.

كما تسعى السياسة المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى والتي تصب جميعها

في مسار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية الرئيسية، وهذه الأهداف هي: (بلعوز، 2006،

صفحة 100)

✓ تكفل الدولة بمختلف المشاريع والخدمات العامة.

✓ تحقيق التنوع في التحصيل الضريبي.

✓ استخدام فائض الميزانية الحكومية لتقليل حجم القوة الشرائية بغية مكافحة التضخم.

✓ تقليل التفاوت في الدخل وذلك بعن طريق الضرائب التصاعدية.

- ✓ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وذلك عن طريق التنسيق مع السياسة النقدية.
- ✓ زيادة مستوى التشغيل وتحقيق التنوع فيه وبالتالي محاربة البطالة.
- ✓ الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير البيئة المواتية لتنفيذ برامج التنمية عن طريق تعبئة المدخرات لتمويل هذه البرامج.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة بغية تحقيق الزيادة في الناتج والإنتاجية.

2.1 ماهية التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي من بين أهم المواضيع التي شغلت إهتمام الباحثين في الوقت الحالي، وخاصة في الدول التي تتميز اقتصاداتها بميزة الأحادية، أي تلك الاقتصادات التي تتطلع الى تحقيق التنوع الاقتصادي، ومنها على الخصوص الاقتصادات النفطية.

1.2.1 مفهوم التنوع الاقتصادي:

من أهم مفاهيم التنوع الاقتصادي ما يلي:

✓ التنوع الاقتصادي هو "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعياً". (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)

✓ الرغبة في تحقيق التنوع الاقتصادي هو الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات إنتاجية متنوعة وذات إنتاجية كبيرة، وفي نفس الوقت تَمْتَيّن وتعزيز صلات مختلف الترابطات الأمامية والخلفية بين هذه القطاعات، وكذلك توجيهها نحو أسواق كبيرة ومتعددة، هذه الرغبة تعكس في نفس الوقت الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وكذلك التخفيف من أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الداخلي. (لزرع، 2017، صفحة 09)

✓ التنوع الاقتصادي هو "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". (بوطلاعة و بن ديش، 2018، صفحة 300)

✓ التنوع الاقتصادي هو بلوغ مساهمة متقاربة لمختلف القطاعات الإنتاجية في حصيلة مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي (تنوع هيكل الإنتاج)، مستوى التشغيل (تنوع مستوى التشغيل)، حصيلة الصادرات (تنوع الصادرات)، الإيرادات العامة (تنوع الإيرادات العامة)، وفي نفس الوقت العمل على ديمومة ذلك وزيادة حصيلة هذه المتغيرات الاقتصادية من سنة الى أخرى، من خلال تنشيط كل القطاعات الإنتاجية، مع السعي الى خلق فروع جديدة لهذه القطاعات وخلق قطاعات إنتاجية أخرى جديدة بغية مشاركتها في هذه الحصيلة.

2.2.1 محددات التنوع الاقتصادي:

حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة حول التنوع الاقتصادي لسنة 2006، فإن هناك مجموعة من العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي هي: (شليحي و بن موفق، 2018، صفحة 204)

- السياسات الاقتصادية الكلية: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الاقتصادية الدولية (السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف) والسياسة الداخلية.
 - سياسات القطاعات الإنتاجية: السياسة الصناعية، السياسة الفلاحية، السياسة السياحية...الخ.
 - المتغيرات الاقتصادية الكلية: والتي من أهمها التضخم، سعر الصرف، رصيد ميزان المدفوعات.
 - المتغيرات المؤسسية: والتي من أهمها الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
 - مجموعة عوامل مادية: والتي من أهمها الاستثمار ورأس المال البشري.
 - القدرة على الوصول الى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال.
- كما يمكننا إضافة محدد هام للتنوع الاقتصادي يتمثل في:

✓ سياسات القطاعات الإدارية: تختلف القطاعات الإدارية من دولة لأخرى، وهذا حسب التشكيل الحكومي، كما أن هناك تقاطع بين سياسات القطاعات الإدارية وسياسات القطاعات الإنتاجية في حالات معدودة ومثال ذلك السياسة الفلاحية كسياسة ضمن سياسات القطاعات الإنتاجية هي نفسها سياسة القطاع الإداري الفلاحي (في الجزائر مثلا: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).

3.2.1 المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي العديد من المؤشرات الدالة عليه، نذكر أهمها باختصار وهي: (بوطلاعة و بن ديش، 2018، الصفحات 300-301)

✓ المساهمة المتقاربة للقطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعدم وجود اختلاف كبير في ذلك، مع ارتفاع نسب المساهمة مع مرور الزمن، ويعتبر هذا المؤشر مؤشر محوري ضمن المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي.

✓ التقليل من درجة ارتباط عدم استقرار حصيلة الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار أسعار النفط، وهذا المؤشر خاص بالدول النفطية.

✓ انخفاض نسبة الإيرادات البترولية الى الإيرادات العامة وفي نفس الوقت وجود قاعدة متنوعة من مصادر الإيرادات العامة، مع زيادة حصيلتها من سنة لأخرى.

✓ نسبة الصادرات العادية (غير النفطية) الى الصادرات الكلية تكون أكبر وفي ارتفاع متواصل مع مرور الزمن مقارنة مع نسبة الصادرات النفطية، وفي نفس الوقت وجود قاعدة متنوعة من مصادر الصادرات الكلية مع مرور الزمن.

✓ المساهمة المتقاربة للقطاعات الإنتاجية في حصيلة مستوى التشغيل وعدم وجود اختلاف كبير في ذلك، مع ارتفاع نسب المساهمة مع مرور الزمن، حيث يعد هذا المؤشر مكمل للمؤشر الأول، أين يجب أن تساير نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في مستوى التشغيل نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج المحلي الاجمالي.

✓ مساهمة القطاع الخاص في حصيلة الناتج، مستوى التشغيل، الإيرادات العامة والصادرات وغيرها تكون أكبر من مساهمة القطاع العام.

3.1 مفهوم الاستراتيجية:

مصطلح الاستراتيجية مصطلح عسكري النشأة في الأصل، ولكن هذا المصطلح أضحى يستعمل في مجالات عدة من بينها مجال العلوم الاجتماعية، وكان أول من استعمله الاقتصادي "ألبرت هيرشمان" في بداية الستينات في كتابه "استراتيجية التنمية الاقتصادية"، كما استعمله "فريدريك تايلور" بمناسبة تكلمه عن نظرية الوقت والحركة في إدارة الأعمال في كتابه "استراتيجية الإدارة". (بن قانة، 2012، صفحة 14)

ومن أهم مفاهيم الاستراتيجية ما يلي:

✓ الاستراتيجية هي خطة طويلة الأجل يتم وضعها بغية الوصول الى هدف معين، حيث تعتبر مهارة ضرورية في النجاح في مجال معين والذي توضع فيه. (خضر، 2021)

✓ عرفهما إسماعيل صبري عبد الله كما يلي: "مجموعة الأهداف الكلية طويلة الأجل التي تشكل تطوراً حضارياً عميقاً وشاملاً للمجتمع، إذا ما تحققت على أن تكون مصحوبة بالوسائل الأساسية التي تضمن تحقيق هذه الأهداف". (بن قانة، 2012، صفحة 15)

✓ كما يرى محمد مدحت العقاد وآخرون أن الاستراتيجية تتمثل في الأهداف التنموية البعيدة الأمد والتي يسعى المجتمع لتحقيقها بغية إحداث تغير في مساره الاقتصادي والاجتماعي. (بن قانة، 2012، صفحة 15)

✓ يمكننا تقديم تعريف من وجهة نظرنا للاستراتيجية على أنها وضع خطة مدروسة ومحكمة ذات الأجل الطويل، بغية تحقيق هدف أو عدة أهداف، شريطة وجود وتوفير الموارد الاقتصادية (الطبيعة والبشرية) والتي تضمن الوصول الى الهدف أو الأهداف المنشودة.

2. واقع استراتيجية السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2000-2022:

انطلاقاً من فكرة: "أن ما لم يمكن قياسه لا يمكن تحقيقه"، فلا بد من تبين واقع كل من: استراتيجية السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، وفي هذا الإطار سيتم التركيز على المؤشرات الرئيسية والمحورية للتنوع الاقتصادي.

1.2 واقع استراتيجية السياسة المالية في الجزائر:

بخصوص واقع استراتيجية السياسة المالية في الجزائر وبالنظر للأهداف المتوخاة من هذا البحث، حيث في هذا الإطار لا يهمننا حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، بقدر ما يهمننا مخرجات الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار السياسة المالية وأثرها على تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي لا يمكننا التطرق الى واقع السياسة المالية بالتفصيل من حيث حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وسنكتفي بأهم الإجراءات والتدابير في إطار السياسة المالية المتخذة في الجزائر في هذه الفترة، وبهذا الخصوص فقد تبنت الحكومة سياسات اقتصادية توسعية، والتي من أهمها سياسة مالية توسعية، تستند على النظرية الكثرية والتي هدفها رفع الطلب الكلي بواسطة زيادة الانفاق العام خاصة الاستثماري منه، وهذا من خلال تسطيرها لبرامج الإنعاش الاقتصادي مع بداية الألفية، مستغلة في ذلك الطفرة النفطية الإيجابية والمتمثلة في تحسن سعر تصدير النفط في الأسواق العالمية، حيث انتقل متوسط سعر تصدير النفط من: 12.28 (دولار/برميل) سنة 1998 الى: 28.6 (دولار/برميل) وهذا سنة 2000، ثم ليسجل 112.9 (دولار/برميل) سنة 2011، وهذا ما أعطى نوع من الراحة المالية للبلد، أين تم تمويل هذه البرامج عن طريق الإيرادات البترولية، هذه البرامج تضمنت استثمارات هائلة، موزعة على كل القطاعات والمجالات، وتختلف كثيراً عن برامج التنمية المعتمدة في السبعينات والثمانينات، حيث أن الجزائر في مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق، وهذا لا يتعارض مع فكرة التخطيط المركزي ولا مع تمويل المنشآت القاعدية من قبل الدولة، أين سطرت الحكومة لهذه البرامج عدة أهداف تصب في غالبيتها الخروج من الاقتصاد الأحادي وبالتالي خلق اقتصاد متنوع، حيث تمخض عن هذه السياسات تسطير برامج الإنعاش الاقتصادي التالية:

✓ 2000-2004: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

✓ 2005-2009: البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).

✓ 2010-2014: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE).

✓ 2015-2019: برنامج دعم النمو الاقتصادي (PACE).

✓ 2020-2024: مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي.

2.2 واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر:

سيتم التركيز على ثلاثة مؤشرات دالة على التنوع الاقتصادي من بين كل المؤشرات المذكورة أعلاه، وهي:

أ. مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي:

فكيف تساهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي؟، هذا ما يوضحه

لنا الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي خلال 2000-2022 (%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات	حقوق ورسوم على الواردات	الناتج المحلي الاجمالي
2000	39,20	8,40	7,05	8,12	30,74	6,49	100,00
2001	34,16	9,75	7,46	8,49	32,98	7,17	100,00
2002	32,66	9,22	7,46	9,06	33,24	8,35	100,00
2003	35,58	9,81	6,77	8,48	31,69	7,67	100,00
2004	37,73	9,44	6,31	8,26	31,00	7,26	100,00
2005	44,34	7,69	5,53	7,46	28,44	6,53	100,00
2006	45,66	7,54	5,29	7,93	27,79	5,78	100,00
2007	43,72	7,57	5,13	8,82	29,06	5,69	100,00
2008	45,25	6,59	4,70	8,66	28,87	5,92	100,00
2009	31,19	9,34	5,73	10,98	35,58	7,18	100,00
2010	34,86	8,47	5,15	10,49	34,80	6,24	100,00
2011	35,93	8,11	4,55	9,14	36,41	5,86	100,00
2012	34,15	8,77	4,50	9,20	36,73	6,65	100,00
2013	29,84	9,85	4,64	9,78	38,45	7,45	100,00
2014	27,04	10,29	4,86	10,41	40,19	7,21	100,00
2015	18,75	11,58	5,50	11,47	44,59	8,10	100,00
2016	17,27	12,22	5,59	11,84	45,11	7,97	100,00
2017	19,60	11,76	5,51	11,67	43,63	7,83	100,00
2018	22,30	11,87	5,45	11,51	41,30	7,57	100,00
2019	19,47	12,34	5,67	12,16	42,47	7,90	100,00
2020	13,94	13,79	6,22	12,81	45,24	8,00	100,00
2021	22,25	12,18	5,57	11,68	41,06	7,26	100,00
2022	31,12	11,59	4,89	10,46	35,53	6,41	100,00
المتوسط	31,13	9,92	5,63	9,95	36,30	7,06	100,00

المصدر:

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

بنك الجزائر. "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2002-2022". www.bank-of-algeria.dzبنك الجزائر. "النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 1 إلى غاية 63، 2007-2023". www.bank-of-algeria.dzMinistère des Finances-DGPP. (2020). Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000-2019". www.dgpp-mf.gov.dz

■ من خلال الجدول رقم (01) نسجل ما يلي:

- ✓ التفاوت والاختلاف الكبير في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ استقرار في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من سنة الى أخرى.
- ✓ هيمنة مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، أين بلغت نسبة المساهمة المتوسطة للقطاعين 31.13 % و 36.3 % على الترتيب.
- ✓ الضعف الكبير لمساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع قطاع المحروقات، أين بلغت نسبة المساهمة المتوسطة 9.92 % و 5.63 % على الترتيب خلال فترة الدراسة.
- كل هذه البيانات والمتعلقة بهذا المؤشرين لنا عدم تنوع الاقتصاد الجزائري.

ب. الإيرادات البترولية نسبة الى الإيرادات العامة:

ما هي وضعية هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؟ هذا ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): مساهمة الإيرادات البترولية والإيرادات العادية في الإيرادات العامة

خلال الفترة 2000-2022 (%)

المتغيرات	نسبة الإيرادات البترولية R_H/R_T (%)	نسبة الإيرادات العادية R_{HH}/R_T (%)	المتغيرات	نسبة الإيرادات العامة (الكلية) (%)	نسبة الإيرادات البترولية R_H/R_T (%)	نسبة الإيرادات العادية R_{HH}/R_T (%)	المتغيرات
السنوات			السنوات				السنوات
2000	74,34	63,96	2012	100,00	25,66	36,04	100,00
2001	63,72	61,74	2013	100,00	36,28	38,26	100,00
2002	58,81	59,05	2014	100,00	41,19	40,95	100,00
2003	65,08	44,57	2015	100,00	34,92	55,43	100,00
2004	66,63	34,85	2016	100,00	33,37	65,15	100,00
2005	73,56	35,17	2017	100,00	26,44	64,83	100,00
2006	74,56	41,28	2018	100,00	25,44	58,72	100,00
2007	73,53	38,24	2019	100,00	26,47	61,76	100,00
2008	77,13	27,27	2020	100,00	22,87	72,73	100,00
2009	63,32	39,59	2021	100,00	36,68	60,41	100,00
2010	64,19	59,76	2022	100,00	35,81	40,24	100,00
2011	66,14	58,07	المتوسط	100,00	33,86	41,93	100,00

المصدر:

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Ministère des Finances-DGPP. (2021). "Rétrospective-Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2020". www.dgpp-mf.gov.dz

بنك الجزائر. (2023). "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2022". www.bank-of-algeria.dz

■ من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ ما يلي:

✓ النسبة المتوسطة لمساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة بلغت 58.07 % مقابل 41.93 % بالنسبة لمساهمة الإيرادات العادية في الإيرادات الكلية.

هذه المعطيات والمتعلقة بهذا المؤشرين لنا عدم تنوع الاقتصاد الجزائري.

ج. الصادرات العادية (غير النفطية) نسبة الى الصادرات الكلية:

لنتساءل هل الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي التصدير؟ هذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): مساهمة الصادرات البترولية والصادرات العادية في الصادرات الكلية

في الجزائر في الفترة 2000-2022 (%)

الصادرات الكلية X_T (%)	ص العادية نسبة الى ص الكلية X_{HH}/X_T (%)	ص البترولية نسبة الى ص الكلية X_H/X_T (%)	المتغيرات السنوات	الصادرات الكلية X_T (%)	ص العادية نسبة الى ص الكلية X_{HH}/X_T (%)	ص البترولية نسبة الى ص الكلية X_H/X_T (%)	المتغيرات السنوات
100,00	1,61	98,39	2012	100,00	2,73	97,27	2000
100,00	1,62	98,38	2013	100,00	2,93	97,07	2001
100,00	2,77	97,23	2014	100,00	3,26	96,74	2002
100,00	4,30	95,70	2015	100,00	1,92	98,08	2003
100,00	4,75	95,25	2016	100,00	2,08	97,92	2004
100,00	3,95	96,05	2017	100,00	1,60	98,40	2005
100,00	5,47	94,53	2018	100,00	2,06	97,94	2006
100,00	5,89	94,11	2019	100,00	1,62	98,38	2007
100,00	8,74	91,26	2020	100,00	1,78	98,22	2008
100,00	11,85	88,15	2021	100,00	1,71	98,29	2009
100,00	9,12	90,88	2022	100,00	1,70	98,30	2010
100,00	3,70	96,30	المتوسط	100,00	1,68	98,32	2011

المصدر:

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Ministère des Finances-DGPP-. (2019). "Balance des Paiements 2000-2018". www.dgpp-mf.gov.dz

بنك الجزائر. (2023). "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2022". www.bank-of-algeria.dz

■ من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ما يلي:

✓ نسبة الصادرات البترولية الى الصادرات الكلية تراوحت ما بين 88.15 % و 98.40 % خلال الفترة 2000-2022، وكنسبة وسيطة خلال الفترة الاجمالية بلغت 96.3 %.

✓ نسبة الصادرات العادية الى الصادرات الكلية تراوحت ما بين 1.6 % و 11.85 % خلال الفترة 2000-2022، وكنسبة وسيطة خلال الفترة الاجمالية بلغت 3.7 %.

من خلال هذا المؤشر يتبين أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي التصدير، وبالتالي يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري لا يتصف بالتنوع الاقتصادي.

إجمالاً ومن خلال المؤشرات الثلاثة والمستخدمه للكشف عن وضعية التنوع الاقتصادي في الجزائر، أظهرت كلها أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير متنوع تماماً.

3. المتطلبات العمليّة والعلميّة لاستراتيجية السياسة المالية في الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي عملية تنموية هدفها تنوع هيكل الإنتاج وبالتالي تحقيق أكبر عدد من مصادر الدخل، وهذا عن طريق تنشيط مختلف القطاعات الإنتاجية الموجودة وخلق أخرى، كل هذا بغية الرفع وتنوع مستوى التشغيل وزيادة مستوى الإنتاجية وتنويعها. (لزر، 2017، صفحة 9)

هناك العديد من الدول التي قامت باستغلال موارد قطاع المحروقات في تطوير القطاعات الإنتاجية، وهذا بغية تحقيق التنوع الاقتصادي، حيث اغتنمت هذه الدول الطفرة الإيجابية التي شهدتها هذه الموارد أين ارتفعت أسعارها، وفي المقابل لم تغتنم بلدان أخرى هذه الطفرة من أجل الخروج من الاقتصاد الأحادي، وهنا وجب الإشارة إلى أنه كلما تراجعت هذه الأسعار كلما شكل ذلك عبئاً كبيراً على النشاط الاقتصادي ومستوى الأداء الاقتصادي. (لزر، 2017، صفحة 8)

فالتنوع الاقتصادي لا يتحقق بين عشية وضحاها، فوجب وضع استراتيجية معينة بغية الوصول إلى هدف الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي، هذه الاستراتيجية المقترحة تعتمد على السياسة المالية، وعلى اعتبار أن الاستراتيجية هي خطة طويلة الأمد يتم اعتمادها من أجل الوصول إلى هدف معين، من خلال مجموعة من القرارات والممارسات ذات الكفاءة العالية، فوجب اعتماد خطة محكمة لتحقيق التنوع الاقتصادي، هذه الاستراتيجية تمس مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما تتعلق هذه الاستراتيجية بمختلف القطاعات الإدارية والتي تختلف من بلد إلى آخر حسب تشكيل الجهاز الحكومي لكل بلد، وكذلك تتعلق بمختلف القطاعات الإنتاجية (قطاع المحروقات، القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي، القطاع السياحي، قطاع النقل، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات... الخ)، بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية وهي: القطاع الاستهلاكي، القطاع الاستثماري، القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي، كما تتعلق حتماً بالتشابكات والترابطات الهامة والكبيرة الموجودة بين مختلف هذه الفئات الثلاثة للقطاعات المذكورة.

وفي هذا الإطار وبغية تحقيق أهداف هذا العمل، أقترح استراتيجية للسياسة المالية بغية تحقيق التنوع الاقتصادي، هذه الاستراتيجية تمر عبر ثلاثة مراحل، أين تتبلور هذه المراحل في السياسة المالية وعلاقتها بالفئات الثلاثة للقطاعات: الإدارية، الإنتاجية والاقتصادية وهذا من خلال توجيه إجراءات وتدابير السياسة المالية نحو هذه الفئات الثلاثة للقطاعات المذكورة على الترتيب، هذه المراحل الثلاثة هي:

1.3 المرحلة الأولى: السياسة المالية والقطاعات الإدارية (مرحلة تحضير القاعدة الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي)

تتمثل القاعدة الأساسية في تحقيق التنوع الاقتصادي في تأهيل العنصر البشري لخوض غمار معركة تحقيق التنوع الاقتصادي، وهذا بتوجيه السياسة المالية كأولوية أساسية لتأهيل العنصر البشري من خلال القطاعات الإدارية، وهنا يطرح التساؤل الموالي: هل سَنَجْنِي ثمار توجيه آليات السياسة المالية لتنشيط مختلف القطاعات الانتاجية وفروعها المختلفة دون المرور بالقطاعات الادارية؟ وهنا حتماً الجواب سيكون بلا، انطلاقاً من التجارب التي مرت بها بعض الدول والتي من بينها الجزائر، وهذا مرده الى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لدى غالبية الاقتصادات النامية وخاصة الاقتصادات الأحادية، أين يعد أحد الأسباب في ذلك هو ضعف كفاءة عوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل باعتباره الحلقة المحورية ضمن هذه العناصر، وبالتالي وجب تسبيق توجيه آليات السياسة المالية نحو القطاعات الإدارية قبل القطاعات الإنتاجية أي المرحلة الثانية ضمن هذه الاستراتيجية.

ويتم تأهيل العنصر البشري عن طريق قطاعات إدارية معينة والتي لها علاقة مباشرة بذلك، وخاصة قطاعات التنمية البشرية، والتي من أهمها -حسب التشكيل الحكومي الجزائري-: التربية الوطنية، التكوين والتعليم المهنيين، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة، الشباب والرياضة، الشؤون الدينية والاعواقف، بالإضافة الى قطاعات أخرى، ومثال ذلك: الصناعة والإنتاج الصيدلاني، الفلاحة والتنمية الريفية، السكن والعمران والمدينة، الصيد البحري والمنتجات الصيدية، اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، الري، النقل، السياحة والصناعات التقليدية وغيرها، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة الى أنه كل القطاعات الإدارية لها علاقة بتأهيل العنصر البشري، غير أنه تختلف من قطاع الى آخر وهذا حسب درجة الارتباط.

وفي هذا الإطار يعتبر تأهيل العنصر البشري من خلال الاهتمام بالتعليم له أهمية كبيرة، وهذا مرده توليد مخرجات إيجابية واسعة، كما أن الاستثمار في التعليم يحدث عوائد خاصة واجتماعية. (أبو شمالة، 2023، الصفحات 5-6)

✓ العوائد الخاصة: تتمثل في زيادة الأجور والمتعلقة بالتحصيل العلمي.

✓ العوائد الاجتماعية: مكتسبات المجتمع من التعليم بما في ذلك مساهمته في الارتقاء بمستويات التمكن وبناء أسس معرفية لاقتصادات أكثر استدامة.

كما أن النمو السريع في التغير التقني يتطلب زيادة في معدلات الاستثمار في رأس المال البشري، هذا يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي. (عدنان، 2007، صفحة 16)

ويتم توجيه السياسة المالية من خلال القطاعات الإدارية، أي توجيه تصرفات وإجراءات السياسة المالية من خلال هذه القطاعات مركزياً ثم محلياً عبر العديد من المجالات والتي لا يمكن حصرها كلها، ويكون هذا التوجيه حسب درجة ارتباط كل قطاع وارتباطه بتأهيل العنصر البشري، وفي هذا الإطار سيتم التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: التغذية، التعليم والتكوين والصحة:

أ. مجال التغذية:

تعد التغذية الجيدة والصحية من أهم عوامل لصحة الفرد، البدنية والعقلية، وهذا بالنسبة للكبار والصغار، وكذلك الذكور والإناث، فالتغذية الجيدة والصحية للفرد المتمدرس تزيد من مستوى أدائهم في المدارس والجامعات ومراكز التكوين، وبالتالي يزداد مستوى العملية الإنتاجية بعد التخرج والتوجه نحو ميدان العمل، وهذا المجال تشترك فيه عدة قطاعات إدارية من أجل تحسين التغذية لدى الفرد، من خلال: زيادة انتاج المواد الغذائية ودعمها بالمقومات الأساسية، زيادة دخل الطبقة الفقيرة، بالإضافة الى التربية الغذائية. (بن قانة، 2012، صفحة 258)

ب. مجال التعليم والتكوين:

للتعليم والتكوين دوراً مهماً وقاعدياً بغية الانطلاق في تحقيق التنوع الاقتصادي، فبالنسبة للجزائر يشترك في هذا المجال ثلاثة قطاعات إدارية رئيسية (التربية الوطنية، التكوين والتعليم المهنيين، التعليم العالي والبحث العلمي)، بالإضافة الى بعض القطاعات والتي تقوم بتكوينات متخصصة مثل الصحة، النقل، الداخلية، الأشغال العمومية وغيرها، ويحصل هذا من خلال ما يلي:

✓ أظهرت عدة دراسات أن معدل نمو رأس المال البشري (التعليم والتكوين) من أهم المحددات (24 %) للنمو الاقتصادي الحقيقي بعد محدد التقدم التكنولوجي (40 %)، بالإضافة الى معدل نمو العمالة ومعدل نمو رأس المال المادي. (بن قانة، 2012، الصفحات 265-266)

✓ التعليم والتكوين من أهم المحددات الأساسية للإنتاجية، ولهما أهمية كبيرة في زيادة القدرة التنافسية، وهذا ما يؤدي الى رفع مستويات التشغيل في المدى البعيد. (عدنان، 2007، صفحة 4)

✓ التعليم والتكوين يؤدي الى كسب مهارات جديدة، وهذه الأخيرة تزيد في مستوى الإنتاجية، وبالتالي الدخول في مجال المنافسة الشرسية بين قوى الإنتاج في العالم.

✓ الاهتمام بالتعليم والتكوين خاصة في التخصصات التي لها علاقة مباشرة بالقطاعات الإنتاجية مثل: القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع السياحي، قطاع النقل وقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

✓ ضرورة مساهمة البرامج التعليمية والتكوينية لمتطلبات التكنولوجيات الحديثة، وهذا باعتبار أن التكنولوجيات الحديثة تعتمد على العلم والمعرفة.

✓ ضرورة نقل المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة من جهة والتقنيات العلمية من جهة أخرى والمستخدم في كل المجالات الإنتاجية، عن طريق القيام بالشراكة الأجنبية في هذا المجال من خلال تكوين المكونين أو جلب المكونين خاصة في ميدان التكوين المهني المتخصص.

ج. مجال الصحة:

الصحة الجيدة من أهم الضروريات الواجب توفرها في الفرد الذي يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، ويشترك في هذا المجال العديد من القطاعات الإدارية، غير أن القطاع الرئيسي في الجزائر هو قطاع الصحة، ويحصل هذا من خلال ما يلي:

✓ الصحة تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال زيادة الإنتاجية، حيث أن الفرد التي يتمتع بصحة جيدة له القدرة على بذل مجهود بدني وذهني أكبر وجيد في نفس الوقت، وله القدرة على العمل بحجم ساعي أكبر، وهنا وجب الإشارة الى أن تأثير الصحة الإيجابي على النمو الاقتصادي يتطلب ارتباط الأجر بالإنتاجية، فالفرد عندما يدرك أن زيادة الإنتاجية سوف يزيد من أجره فهذا يحفزه على بذل مجهودات أكبر. (بن قانة، 2012، الصفحات 268-269)

✓ الصحة تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة فعالية التعليم، فالتلاميذ والطلبة والمتربصين الذين يتمتعون بصحة جيدة يكون لديهم القدرة أكثر على تحصيل العلم والمعرفة، وبالتالي بعد تخرجهم تزداد الإنتاجية، بالإضافة الى ذلك فالصحة الجيدة والتي تبدأ منذ الولادة يترتب عليها التقليل من المبالغ المنفقة على الرعاية الصحية، وبالتالي توفير موارد إضافية تستخدم في تحقيق التنوع الاقتصادي. (بن قانة، 2012، صفحة 269)

2.3 المرحلة الثانية: السياسة المالية والقطاعات الإنتاجية (مرحلة تحقيق التنوع الاقتصادي)

تتمثل هذه المرحلة في الاعتماد على وضع توليفة تخص آليات السياسة المالية بغية تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، من خلال توجيه السياسة المالية نحو القطاعات الانتاجية، أي من خلال توجيه تدابير وإجراءات السياسة المالية بمختلف آلياتها نحو القطاعات الإنتاجية المكونة للاقتصاد وفروعها المختلفة، أين تتضمن هذه المرحلة هي الأخرى المرور بثلاثة مراحل مهمة هي: (الجبوري، 2017)

أ. مرحلة الاعتماد على الإيرادات النفطية:

في هذه المرحلة يتم استخدام آليات السياسة المالية لدعم وتنشيط القطاعات الإنتاجية بغية تشكيل أوعية ضريبية متنوعة وجيدة تكون مصدر لموارد مالية تتميز بالديمومة والنمو المطرد، وهذا بعد أن نكون قد أسسنا لأرضية مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان ذات الاقتصاد الأحادي، من خلال تأهيل العنصر البشري ونقل التكنولوجيا الحديثة وغيرها، حيث يتم الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الأنشطة الاقتصادية، إذ يستحيل مواصلة هذه الأنشطة في حالة قطع التمويل عن طريق القطاع الرئيسي (قطاع المحروقات) والاعتماد على الإيرادات الضريبية، ومرد ذلك سببين هما:

✓ قوام وجود مختلف الأنشطة الاقتصادية الحالية هو الإيرادات النفطية.

✓ الضرائب تعتبر تكلفة وقيد وهذا ما يؤدي الى عدم توسع وزيادة هذه الأنشطة.

كل هذا يرغمنا على الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في هذه المرحلة من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع الاستثمارات الداخلية والأجنبية من خلال بوابة الضرائب وهذا عن طريق التخفيضات والاعفاءات الضريبية، وهذا بغية توفير الإمكانيات الضرورية لدعم مختلف القطاعات الإنتاجية وسد نفقات الموازنة الحكومية، وتستمر هذه المرحلة الى غاية تشكيل أوعية ضريبية متنوعة وممتازة نوعا ما تمدنا بموارد تتميز بالاستمرارية والنمو المطرد وهذا الى جانب الإيرادات النفطية طبعاً.

ب. مرحلة الاعتماد على الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية:

بعد تحقيقنا لأوعية ضريبية متنوعة وممتازة نوعاً ما في المرحلة الأولى، من خلال توجيه الإيرادات النفطية لتفعيل القطاعات الانتاجية وما تولد عن هذه العملية من رفع مستوى التشغيل وزيادة الأرباح والدخول، سيتم في هذه المرحلة التوجه التدريجي نحو الاعتماد على الإيرادات الضريبية والتقليل التدريجي من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وهذا من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاقطاع الضريبي خاصة على القطاع الاستثماري وهذا مقارنة مع المرحلة الأولى، مع الأخذ في الحسبان التطور الحاصل في مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال مراعاة الحصيلة الإنتاجية كمّاً ونوعاً والأخذ بعين الاعتبار كذلك المنافسة الخارجية في هذا الباب، بغية عدم عرقلة هذا التقدم والتطور من جهة من خلال الرفع في التحصيل الضريبي، وحصول التوسع الاستثماري من جهة أخرى، أين تصل مختلف الأنشطة الى الاعتماد على التمويل الذاتي، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الثقة لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية من خلال الاستمرارية في الانتاج، وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب وتوفير المناخ الاستثماري عامة، كل هذا يؤدي الى نمو مطرد في العملية الاستثمارية، وهنا يتم مواصلة الرفع التدريجي لنسبة الاقطاع الضريبي في الاطار المعقول، ونصل الى ارتفاع الحصيلة الضريبية، وإجمالاً وكمحطة أخيرة في هذه المرحلة نكون قد وصلنا الى تحقيق تقدماً جيداً في مسيرة التنوع الاقتصادي.

ج. مرحلة الاعتماد على الإيرادات الضريبية:

بعدما كنا قد حققنا تقدماً ملحوظاً في التنوع الاقتصادي، أي تفعيل مختلف كل القطاعات الإنتاجية وفروعها المشكلة للاقتصاد، من خلال توسع المشاريع الاستثمارية ونموها وتحقيقها لأرباح كبيرة، وبالتالي نكون قد وصلنا الى تشكيل أوعية ضريبية متنوعة وممتازة تمدنا بموارد تتميز بالاستمرارية والنمو المطرد، أين نصل الى مرحلة الاعتماد على الإيرادات الضريبية بشكل موسع وكبير، وتحل مكان الإيرادات النفطية التي كانت في السابق الممول الرئيسي للموازنة الحكومية ومختلف الأنشطة الاقتصادية، أي نكون قد وصلنا الى تمويل النفقات العامة من خلال مختلف القطاعات الإنتاجية، مع الاعتماد على الإيرادات النفطية بدرجة قليلة وتوجيهها للادخار للأجيال القادمة عن طريق خلق الصناديق السيادية والتي تم انشاؤها في مختلف البلدان النفطية (في الجزائر يوجد صندوق ضبط الإيرادات)، والاستعانة بها فقط في أوقات الأزمات الحادة التي تصيب الاقتصاد، وبالتالي نكون قد حققنا العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، أين تعتبر الثروة النفطية ثروة عامة وبالتالي وجب أن تستفيد منها كل الأجيال.

مع الاستمرار في المرحلة الأولى والمتعلقة بالمرحلة الثانية لهذه الاستراتيجية، بل وتطويرها وتوسيعها أكثر، من خلال الاستفادة من المخرجات المتحصل عليها من المرحلة الثانية للاستراتيجية، بالإضافة الى البقاء على مسطرة التغيرات العالمية بخصوص الاهتمام بالعنصر البشري وخاصة في المجالات المذكورة في المرحلة الأولى لهذه الاستراتيجية وهي: التغذية، التعليم والتكوين، الصحة.

3.3 المرحلة الثالثة: السياسة المالية والقطاعات الاقتصادية (مرحلة تمتين التنوع الاقتصادي)

في هذه المرحلة يتم توجيه السياسة المالية نحو القطاعات الاقتصادية، من خلال توجيه تدابير وإجراءات السياسة المالية بمختلف آلياتها نحو القطاعات الاقتصادية.

حيث وبعد أن نكون قد حققنا تقدم كبير في التنوع الاقتصادي، من خلال الاعتماد على الإيرادات الضريبية بشكل أكبر ما يمكن وفي المقابل الاعتماد على الإيرادات النفطية بأقل ما يمكن، فوجب المحافظة على ديمومته وتمتينه أكثر في هذه المرحلة، وهذا من خلال ما يلي:

✓ مراعاة ظروف المكلفين بدفع الضريبة من القطاع العائلي (القطاع الاستهلاكي) وقطاع الأعمال (القطاع الاستثماري)، وأن تساير قيمة الاقتطاع الضريبي قيمة السلع والخدمات التي يستفيد منها القطاعين الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي نتجنب الغش والتهرب الضريبيين أين يتم دفع الضرائب برضى تام.

✓ مواصلة تطوير وزيادة الحصول على المقومات الأساسية للقطاعات الإنتاجية بغية زيادة الاستثمار الخاص.

✓ إعطاء أهمية أكثر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة بغية زيادة فروع القطاعات الإنتاجية المساهمة في النشاط الاقتصادي.

✓ الرفع من مدخرات القطاع العائلي وهذا من خلال الرفع من مستوى الأجور الحقيقية في القطاع العام والقطاع الخاص.

✓ العمل على ترشيد النفقات العامة والرفع من كفاءة تسييرها سواء النفقات الجارية أو النفقات الاستثمارية.

✓ العمل على اكتشاف موارد اقتصادية طبيعية جديدة والاستغلال التام لهذه الموارد الاقتصادية، وهذا بحكم المساحة الجغرافية للجزائر وطبيعتها.

✓ العمل على توسيع وتطوير البنية التحتية والفوقية للنشاط الاقتصادي، وهذا بغية تطوير المناخ المناسب للقطاع العائلي والقطاع الاستثماري.

✓ مواصلة الرفع من جودة المنتج المحلي من أجل رفع الطلب الكلي الخارجي وبالتالي زيادة قيمة الصادرات وتنوعها من جهة، ومن جهة أخرى رفع الطلب الكلي الداخلي وبالتالي تخفيض قيمة الواردات.

✓ خلق جهاز إحصائي يضاهي الأجهزة الإحصائية الموجودة في البلدان المتقدمة، والعمل على تطوير الموجود منها، وهذا بغية متابعة وتقييم وضعية التنوع الاقتصادي من حيث: متابعة ومعرفة درجة التقدم وديمومته، معرفة استقرار وضعية التنوع الاقتصادي.

4. الخاتمة:

أضحت اليوم للسياسات الاقتصادية الكلية أهمية كبيرة، من خلال دورها الكبير في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، شريطة أن تكون هذه الإجراءات والتدابير المتخذة في هذا الإطار سليمة

وواقعية، ومن أهم هذه السياسات نجد السياسة المالية، أين تعتبر هذه الأخيرة واحدة من أهم محددات التنوع الاقتصادي باعتبار أن جل أهدافها تصب في خانة تحقيق التنوع الاقتصادي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنه من أهم دوافع التنوع الاقتصادي تأمين مصادر جديدة لإيرادات الميزانية الحكومية، وإجمالاً فالسياسة المالية ومن خلال آلياتها (النفقات العامة والإيرادات العامة) لها دور مهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، والجزائر من بين الاقتصادات الأحادية والتي تسعى جاهدة نحو الخروج من هذا المأزق، أي الانتقال نحو اقتصاد متنوع، وهذا من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات والتدابير تدخل ضمن سياستها المالية، عن طريق تبني إستراتيجية لهذه السياسة، من خلال الاعتماد على خطة طويلة الأجل بغية تحقيق التنوع الاقتصادي، أخذاً بعين الاعتبار أن للسياسة المالية طبيعة خاصة في الدول النفطية من حيث أن آلية الإيرادات العامة تعتمد بنسبة كبيرة جداً على الإيرادات النفطية، وبهذا الخصوص تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية مع مطلع الألفية باستراتيجية استعمال إيرادات قطاع المحروقات في تطعيم وتنشيط القطاعات الإنتاجية، مستغلة في ذلك الطفرة النفطية الإيجابية لسنة 1999، ولكن بالرغم من كل تلك الإجراءات والتدابير وبعد مرور أكثر من ثلاثة وعشرون (23) سنة لم يتحقق التنوع الاقتصادي ولا حتى ظهور دلالات توجي بالتوجه نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، وفي هذا الإطار تم اقتراح استراتيجية للسياسة المالية بغية تحقيق التنوع الاقتصادي، هذه السياسة غير مباشرة من خلال مرورها بثلاثة مراحل، أين تتبلور هذه المراحل في السياسة المالية وعلاقتها بالفئات الثلاثة للقطاعات، وهذا من خلال توجيه إجراءات وتدابير السياسة المالية نحو هذه الفئات الثلاثة للقطاعات: الإدارية، الإنتاجية والاقتصادية على الترتيب، وفي هذا الإطار تمكنا من تسجيل النتائج التالية:

- السياسة المالية واحدة من أهم محددات التنوع الاقتصادي خاصة في الدول النفطية.
- لآليات السياسة المالية دور مهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، وهذا من خلال تطبيق سياسة كل آلية بطريقة محكمة وعقلانية.
- المؤشر المحوري الدال على التنوع الاقتصادي هو مؤشر معدل ودرجة التغير الهيكلي.
- التأكيد على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير متنوع تماماً، ولا حتى وجود دلالات تلمح بالتوجه نحو الخروج من نفق الاقتصاد الأحادي، ومن أهم الدلالات على ذلك المؤشرات الثلاثة والمستخدمه للكشف عن وضعية التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- باستطاعة الجزائر تطبيق الاستراتيجية المقترحة للسياسة المالية بغية تحقيق التنوع الاقتصادي وهذا وفق متطلبات علمية وعملية، والدليل على ذلك ما يلي:
- ✓ عدم استغلال الجزائر الطفرة النفطية الإيجابية التي حدثت في بداية الألفية، من أجل الخروج من الاقتصاد الأحادي وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي.
- ✓ التنوع الاقتصادي لا يتحقق على المدى القصير والمتوسط، وفي هذا الإطار وجب تطبيق الاستراتيجية المقترحة والتي محورها السياسة المالية بغية تحقيق التنوع الاقتصادي، والتي مفتاحها الإيرادات النفطية.

- ✓ الاستراتيجية المقترحة غير مباشرة ومتعلقة بالسياسة المالية وعلاقتها بالأصناف الثلاثة للقطاعات: الإدارية، الإنتاجية والاقتصادية، وفق ثلاثة مراحل:
- السياسة المالية والقطاعات الإدارية (مرحلة تحضير القاعدة الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي).
- السياسة المالية والقطاعات الإنتاجية (مرحلة تحقيق التنوع الاقتصادي).
- السياسة المالية والقطاعات الاقتصادية (مرحلة تمتين التنوع الاقتصادي).
- ✓ الموارد البشرية المؤهلة من أهم المتطلبات القبلية لوضع خطة طويلة الأمد للسياسة المالية بغية الخروج من نفق الاقتصاد الأحادي.
- ✓ من أهم أسباب عدم تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
- ✓ من أهم أسباب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لدى غالبية الاقتصادات الأحادية نجد ضعف كفاءة عوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل (ضعف المؤهلات البشرية) باعتباره الحلقة المحورية ضمن هذه العناصر.
- ✓ القاعدة الأساسية في تحقيق التنوع الاقتصادي في تأهيل العنصر البشري، وفي هذا الإطار يتم التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: مجال التغذية، مجال التعليم والتكوين ومجال الصحة.
- ✓ التنوع الاقتصادي يتطلب مدة زمنية لا تقل عن عشرون (20) سنة بالنظر للفترات التالية: فترة تطبيق السياسة المالية، جني ثمار نتائجها وسقل هذه النتائج على أرض الواقع.
- وفي هذا الإطار وبغية تحقيق الانتقال من الاقتصاد الأحادي الى اقتصاد متنوع، يمكن تقديم أهم توصية، والمتمثلة في تطبيق الاستراتيجية المقترحة شريطة تطبيقها بكفاءة عالية.
- وفي إطار هذه التوصية المهمة وجب تقديم التوصيات التالية:
- ✓ الاهتمام في المراحل التي تسبق بداية تحقيق التنوع بالاستثمار في رأس المال البشري.
- ✓ التنوع بالاستثمار في رأس المال البشري في كافة المجالات وفروعها.
- ✓ الاهتمام بالتخصصات التنقية في كافة المجالات من خلال الزيادة النوعية والكمية في طلاب الجامعات والمتربين (التدريب المهني) في مؤسسات التكوين المهني.
- ✓ تسهيل اعتماد مؤسسات التعليم والتكوين الخاصة وفق دفتر شروط صارم بغية المساهمة في برامج تنمية وتطوير مستوى اليد العاملة.
- ✓ الاهتمام بالبنية التحتية والفوقية في كافة القطاعات الإنتاجية والإدارية وخاصة البنية التحتية في المناطق الريفية، وهذا بغية دعم البيئة الاقتصادية عامة والاستثمارية خاصة.
- ✓ الاهتمام بزيادة عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) كمياً ونوعاً.
- ✓ الاهتمام بقطاع التقنيات والتكنولوجيات من خلال الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية والتي ستستخدم في كل القطاعات الإنتاجية والقطاعات الإدارية.
- ✓ القيام بإصلاح مؤسساتي عميق، يتماشى وتحقيق التنوع الاقتصادي.

- ✓ تجنب التغييرات العديدة في القطاعات الإدارية المشكلة للحكومة وفروعها (المؤسسات المركزية التابعة لها)، وتحديدتها بصفة نهائية على المدى الطويل، وفي هذا الإطار تجنب التغيير الوزاري في الفترات القصيرة، بغية تطبيق البرامج الطويلة الأجل وتحمل المسؤوليات، وفي نفس الإطار وجب التقليل من عددها من خلال دمج القطاعات المرتبطة ببعضها البعض.
- ✓ تحسين مناخ الأعمال في الجزائر، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية للمستثمرين المحليين والأجانب.
- ✓ الاهتمام أكثر بالمؤسسات التي تبين واقع التنوع الاقتصادي وتحسنه أو تراجعها (المؤسسات الإحصائية وغيرها)، والموجودة في الجزائر مثل: الديوان الوطني للإحصاء، المديرية العامة للتقدير والسياسات على مستوى وزارة المالية وغيرها، وكذلك خلق أخرى مثل مجلس التخطيط الاقتصادي (تجربة كوريا الجنوبية).
- ✓ الأخذ بتجارب بعض الدول في مجال تحقيق التنوع الاقتصادي مثل: ماليزيا، اندونيسيا، الصين، كوريا الجنوبية، الشيلي وغيرها، هذه الأخيرة التي اعتمدت على سياسات مالية في تحقيق التنوع الاقتصادي واستغلالها للانتعاش الذي عرفه معدن النحاس.
- ✓ وجب مرافقة تطبيق السياسة المالية بسياسات القطاعات الاقتصادية وسياسات القطاعات الإنتاجية والتي تصب كلها في خانة تحقيق التنوع الاقتصادي.
- ✓ عند وضع خطط السياسة المالية وجب العمل على التوازن من حيث الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التكاملات والارتباطات الخلفية والأمامية بين القطاعات الإنتاجية.
- ✓ تعزيز الحصول على المقومات الرئيسية لمختلف القطاعات الإنتاجية، وهذا من خلال الاستغلال التام للموارد الاقتصادية (الطبيعة والبشرية) والتي تزخر بها الجزائر.

5. قائمة المراجع:

1. أبو شمالة، نواف. (2023). "مداخل التنوع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة". سلسلة دراسات تنموية (المعهد العربي للتخطيط). المجلد 01. العدد 77: 66-01.
2. بن قانة، إسماعيل محمد. (2012). اقتصاد التنمية: نظريات- نماذج- استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الأردن.
3. بلعزوز، بن علي. (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية. الطبعة الثانية. الجزائر.
4. بوطلاعة، محمد. بن ديش، نعيمة. (2018). "ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-". مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 04. العدد 02: 296-313.
5. بنك الجزائر. "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2002-2022". www.bank-of-algeria.dz
6. بنك الجزائر. "النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 1 إلى غاية 63، 2007-2023". www.bank-of-algeria.dz

7. بنك الجزائر. (2023). "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2022". www.bank-of-algeria.dz
8. الجبوري، حامد عبد الحسين. (2017). "مراحل التنوع الاقتصادي للاقتصاديات الأحادية"، متاح على: <http://www.fcdrs.com/economical/817>. تم الوصول اليه: 2023/12/29.
9. الكواز، أحمد. (2007). "مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية"، سلسلة دراسات تنموية (المعهد العربي للتخطيط)، المجلد 01، العدد 21: 90-01.
10. لزعر، محمد أمين. (2017). "الدول العربية وتنوع صادراتها". جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط)، المجلد 01، العدد 135: 34-01.
11. النسور، أياد عبد الفتاح. (2014). أساسيات الاقتصاد الكلي. دار صفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الثالثة. الأردن.
12. عدنان، وديع. (2007). "اقتصاديات التعليم". جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط)، المجلد 01. العدد 68: 24-01.
13. العمر، حسين. (2002). مبادئ المالية العامة. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الكويت.
14. صخري، عمر. (1994). التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
15. شليحي، الطاهر. بن موفق، زروق. (2018). "المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية". مجلة الحقيقة. المجلد 17، العدد 04: 215-188.
16. خضر، مجد. (2021). "مفهوم الاستراتيجية"، متاح على: <https://mawdoo3.com> / مفهوم الاستراتيجية. تم الوصول اليه: 2023/01/07.
17. ضيف، أحمد. عزوز، أحمد. (2018). "واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19: 36-21.
18. Ministère des Finances-DGPP. (2020). Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 -2019". www.dgpp-mf.gov.dz
19. Ministère des Finances-DGPP. (2021). "Rétrospective-Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2020". www.dgpp-mf.gov.dz
20. Ministère des Finances-DGPP-. (2019). "Balance des Paiements 2000-2018". www.dgpp-mf.gov.dz